مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قـــضـــايـــــا

سياسة المغرب الإفريقية: الرهانات والدوافع والآفاق

د. غيسيما كاغو*

13 يوليو/تموز 2014

Al Jazeera Centre for Studies
Tel: +974-44663454
jcforstudies@aljazeera.net
http://studies.aljazeera.net

مقدمة

لم يكن المغرب غائبًا قط عن مشهد إفريقيا جنوب الصحراء، بل إن الوجود المغربي في هذه الأصقاع يعود إلى زمن سحيق. لا يمكن أن ننسى أنه في مؤتمر الدار البيضاء عام 1961 وُضعت المعالم الأولى لمنظمة الوحدة الإفريقية التي ستصبح فيما بعد الاتحاد الإفريقي. وقد حضر ذلك المؤتمر زعماء مثل محمد الخامس، كوامي نكروما، جوليوس نيريري، جمال عبد الناصر، أحمد سيكو توري، موديبو كيتا.. إلخ.

ومع أن المغرب قد يكون الأكثر "إفريقية" من بين بلدان شمال إفريقيا من خلال تأثيره الثقافي والديني إلا أنه مع ذلك انسحب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984 في أعقاب اعتراف هذه المنظمة القارية بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عضوًا في هذا المنظمة. وعلى الرغم من انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية إلا أن الرباط ظلت حريصة على تطوير العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية.

ولأن المغرب حصل في سعيه للشراكة مع الاتحاد الأوروبي على صفة "الوضع المتقدم"، ولأنه أيضًا ليس أمامه مجال متسع للتعاطي مع العالم العربي نظرًا لما تعيشه الأقطار العربية من تناقضات متنوعة ورهانات متعددة؛ ولهذه الأسباب وغيرها، بدأ المغرب تنفيذ استراتيجية إعادة فتح إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

أركان السياسة المغربية في إفريقيا

تدور السياسة المغربية في إفريقيا حول خمسة مجالات رئيسية، هي: المجال العسكري والاقتصادي والروحي والاجتماعي والسياسي:

أ- المحور الاقتصادي

يعتبر المغرب البلد الأول من حيث تمثيل الشركات الفرنسية في إفريقيا؛ فالمملكة المغربية تشكّل نقطة انطلاق للعديد من الشركات الفرنسية الصغيرة والمتوسطة التي غزت بمنتوجاتها وخدماتها الأسواق الإفريقية. إن المجموعات الرائدة في العمل الاستثماري في إفريقيا هي في معظمها مؤسسات عامة مقربة من دوائر السلطة في المغرب من أمثال: "اتصالات المغرب" التي تمتلك 53% من فروع شركة "فيفندي" العملاقة الفرنسية التي تعمل في إفريقيا، كما أن مجموعة "أونا" (الاختصار الفرنسي: Omnium Nord Africain، أومنيوم شمال إفريقيا) وهي شركة مغربية متعددة النشاطات ولها وزن كبير في الاقتصاد المغربي عبر فروعها المسيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد داخل المغرب وخارجه قد اندمجت مع شركة الاستثمارات الوطنية (SNI) في عام 2010، فصارت الشركة الجديدة من أنشط المجموعات الاقتصادية في بعض البلدان الإفريقية.

وفقًا لما ذكره مدير عام "المغرب للتصدير" سعد بن عبد الله فإن: "إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما هي إلا امتداد جغرافي واستراتيجي لبلدنا"، مضيفًا: إنه "من المهم، في الواقع، أن يستفيد المستثمرون المغاربة من العلاقات المغربية المتميزة مع دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، وذلك بالتموقع في هذه السوق الناشئة وذلك الإمكانات الهائلة". والواقع

أن حيوية الشبكة المصرفية المغربية تجعل من هذا البلد أحد البلدان الأكثر نشاطًا، كما أن تكوين وكفاءة الإطارات المدنية بالمغرب كلها عوامل تجعل من المملكة مركز استقطاب للنخب الإفريقية.

إن تدفق الاستثمارات المغربية المباشرة نحو العديد من البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء يغطي العديد من القطاعات التي تتمتع بإمكانات نمو عالية كالاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المصرفية والتأمين والبناء والصناعات والمناجم وغيرها.

لقد استثمرت الشركات المغربية نسبة 51٪ من إجمالي الاستثمار المباشر في الخارج في 13 بلدًا في غرب ووسط إفريقيا، وكانت جمهورية مالي هي المستفيد الأول بنسبة 34%، ثم الغابون والسنغال وكلاهما بنسبة 15%، فكوت ديفوار 13.5% وبوركينا فاسو 9.5% والكونغو 5%.

ب- <u>المحور العسكري</u>

ظل المغرب يفتح مدارسه وأكاديمياته العسكرية أمام المتدربين من الضباط الأفارقة، كما عزز برامج التدريب لهؤلاء الضباط تعزيزًا لا يزال مطردًا. وعندما ظهر الاهتمام العالمي بمخاطر الإرهاب والتطرف فقد دمج المغرب استراتيجيته الشاملة في منطقة الساحل والصحراء في هذه التصور العالمي. وترى الرباط أن زعزعة الاستقرار التي تهز المنطقة إنما تهدد أولاً وقبل كل شيء دولاً إفريقية ضعيفة ظلت تعاني من الفقر. ومنذ عقد من الزمن فإن هذه البلدان قد وضعت رؤية مشتركة لقضايا الأمن، والتكامل الاقتصادي. وترى الرباط أن أي حل للنزاعات ينبغي أن يأخذ في الحسبان مواقف جميع الأطراف الإقليمية؛ وكل ذلك في سياق القانون الدولي واحترام الحوزة الإقليمية. وربما يفسر هذا الأمر دعم المغرب للتدخل الفرنسي في جمهورية مالي. وتقوم المغرب بجهود دبلوماسية حثيثة لعزل الدولة الصحراوية (الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية) التي لا تزال تحظى بدعم 17 دولة إفريقية من بينها دول وازنة، مثل: الجزائر وجنوب إفريقيا.

ت- <u>المحور الروحي</u>

دعَّم المغربُ سياسته الإفريقية من خلال الدبلوماسية الثقافية؛ فللمملكة المغربية تأثير متزايد على العديد من بلدان الساحل والصحراء من خلال العلاقات الدينية المشتركة. إن الملَكية العلوية صاحبة المذهب السني المالكي، وذات المرجعية الصوفية تشكّل مثابة لأكثر من 190 مليون مسلم بإفريقيا جنوب الصحراء. إن الملك محمد السادس، على الأقل وحسب منطوق دستور 2011 المغربي، هو قائد الدولة وأمير المؤمنين. وبغضّ النظر عن التحديدات، فقد لا نبتعد عن الحقيقة إن قلنا: إن الأفارقة يعترفون لمحمد السادس بهذا الرصيد الرمزي. وكثيرًا ما عبّر بعض المسلمين المتمسكين بديانتهم في السنغال وفي مالي عن تعلقهم الرمزي بملك المغرب الذي يتسم بكونه من سلالة الرسول عليه الصلاة والسلام. بالإضافة إلى ذلك، فإن المملكة المغربية تقدم للعالم إسلامًا معتدلاً، وهو ما يعطي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية فرصًا للتعاون مع غيرها من الدول الإسلامية في إفريقيا في تدبير الشؤون الدينية.

ث- <u>المحور الاجتماعي</u>

استثمر التعاون المغربي في 15 مشروعًا للأمن الغذائي والصحي، حيث يُعترف للمغرب بأن لديه خبرات في مجال إدارة المياه، وذلك من خلال المكتب الوطني لمياه الشرب (ONEP)، الذي نجح في إنجاز مشاريع للمياه الصالحة للشرب في موريتانيا (نواكشوط) وفي الكاميرون. كما شاركت المصالح الصحية المغربية في إنشاء مراكز الرعاية والمستشفيات.

وبالمثل، أنجز المكتب الشريف للفوسفات (OCP) خبرات وتجارب في المجال الغذائي والزراعي. وهنالك أيضًا نموذج تصدير الطاقة المتجددة الذي يشكّل ابتكارًا بالنسبة للبلدان التي تعاني من انقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر. وأخيرًا، ألغى المغرب جميع مديونياته تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ج- المحور السياسي

زاد المغرب بشكل ملحوظ من تمثيله الدبلوماسي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ فقد زار الملك المغربي أكثر من اثني عشر بلدًا في المنطقة ما بين عامي 2000 و2014.

ولم يغب عن السياسة المغربية قط دفاعها عن القضايا الإفريقية بشكل مباشر (المشاركة في عمليات حفظ السلام كما حصل في كوت ديفوار مثلاً) أو بشكل غير مباشر كما تمت الدعوة في كثير من المؤتمرات الدولية للتنمية البشرية والاجتماعية لبلدان المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. كما نظّم المغرب بمقر الأمم المتحدة وكجزء من استراتيجية تموضعه في القارة مؤتمرًا حول إفريقيا ما بعد 2015.

يبدو من خلال هذا أن جهات مصادر القرار في المملكة المغربية واعية بالرهانات الجيوسياسية التي تمثلها إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وللمغرب العديد من المصالح الجيوستراتيجية التي تدفعه باطراد إلى الاقتراب من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهذه الأولوية جزء أساسي من سياسة المغرب الخارجية. ومن المرجح أن يقوي هذ الاهتمام دينامية الاقتصاد المغربي، وكذلك الدعم الدبلوماسي الإفريقي لبعض القضايا الأكثر حساسية وعلى وجه الخصوص قضية الصحراء الغربية.

رؤية الدول الإفريقية للمبادرة المغربية

ينظر الأفارقة إلى انتشار المجموعات الاستثمارية المغربية بالقارة الإفريقية على أنه انتشار يسمح بشراكة أكثر توازنًا، لكونها شراكة متماثلة فهي مندرجة ضمن العلاقات جنوب-جنوب؛ حيث إن العلاقات شمال-جنوب أظهرت حدودها غير المتماثلة والتي لم ينتج عنها خلال العقود الماضية أي تقدم تنموي ملموس. لقد أصبح التعاون بين بلدان الجنوب بديلاً اقتصاديًا مهمًا. إن تنوع الاستثمار المغربي وتلبيته للكثير مما تتطلبه دول جنوب الصحراء الكبرى، المرتبط بخبرة مغربية في التصدير إلى الأسواق الإفريقية أمور سمحت بخلق فضاءات تنموية وهوامش واسعة في العلاقات البينية المغربية-الإفريقية.

أصبح المغرب في نظر دول إفريقيا جنوب الصحراء القريبة منه مرشحًا أكثر من أي وقت مضى لأن يصبح حلقة وصل ديناميكية بين أوروبا وإفريقيا. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك والمثيرة للإعجاب الإفريقي الشراكة السنغالية-المغربية؛ فهي شراكة على درجة عالية من الاحتراف في المجالات الجوية والبحرية والنقل البري. وعلى سبيل المثال وفي إطار استراتيجيتها الجديدة التي تضع إفريقيا في قلب سياستها قامت الخطوط الملكية المغربية بزيادة عدد طواقم ضيافتها باكتتاب وتوظيف وكلاء من بلدان غرب إفريقيا. وسينتقل عدد من ثمانمائة إلى ألف مضيف ومضيفة قبل نهاية عام 2014؛ على أن يكون 15 إلى 20% من هؤلاء من جنسيات إفريقية، وفقًا لما صرح به الرئيس العام للخطوط الملكية المغربية السيد إدريس بن هيمه الرئيس في 31 مارس/آذار 2014 خلال عرضه لاستراتيجية الخطوط الملكية المغربية في إفريقيا.

كما ظلت إعادة بناء كوت ديفوار ومالي فرصة للشركات المغربية نظرًا لما تتمتع به من مهارات تكنولوجية قابلة للتسويق.

حوافز السياسة المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء

يوفر التموقع الجغرافي للمغرب فرصًا كبيرة خصوصًا مع السعي للريادة السياسية والاقتصادية والثقافية والروحية وفهم القضايا القارية. من المهم تطوير شراكات مع إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بسبب أن الدبلوماسية الاقتصادية للمغرب تهدف إلى الرقي وإلى التنمية الصناعية والتجارية للبلاد مع التركيز على نقاط قوة البلد. والمغرب بوصفه دولة حاضرة في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى إنما يكرس تنافسًا من بعض اللاعبين مثل الجزائر التي تسعى بشكل عام إلى عزل المغرب عن البيئة الإفريقية.

ويبقى تعزيز الموقف المغربي في إفريقيا أمرًا حيويًا لأنه يمكن أن يوفر للرباط دينامية اقتصادية بالإضافة إلى دعم دبلوماسي كبير للقضايا الأكثر حساسية وعلى وجه الخصوص قضية الصحراء الغربية. ويعتزم المغرب لعب دور مهم ضد أسباب عدم الاستقرار التي تأتي من دول جنوب الصحراء الكبرى، وبالتالي يُنظر إلى المملكة كصمام أمام لأوروبا.

** د. غيسيما كاغو - نائب عميد كلية القانون الخاص باماكو*

انتهى